



النظام السياسي العراقي في ضوء دستور عام ٢٠٠٥

م.د. سداد مولود سبع / قسم الدراسات الأفريقية

عدّ دستور عام ٢٠٠٥ ثمرة من ثمرات تغيير النظام السياسي العراقي في العام ٢٠٠٣ بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وإرهاصات مرحلة ما بعد نيسان ٢٠٠٣، على العراق كانت كبيرة وجذرية، كانت أولى واهم إرهاباتها هي تغيير مفاصل النظام السياسي العراقي بشكل شبه جذر، انهي فيها بول بريمر (الحاكم المدني في العراق خلال العام ٢٠٠٣) أهم أركان النظام السياسي السابق عبر حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية، والإعلامية، والثقافة، ليهيئ لنظام سياسي آخر. ارسى بعض أركانه الأساسية، بتأسيس مجلس الحكم الانتقالي، الذي حدد من خلاله طبيعة التوازنات المجتمعية التي اسست لمرحلة بناء نظام سياسي قائم على التوازنات التوافقية. استمد بول بريمر سلطاته تلك لكونه رئيس لسلطة الائتلاف المؤقتة استناداً لقرار مجلس الأمن المرقم (١٤٨٣) بتاريخ (٢٠٠٣/٥/٢٢) منح هذا القرار صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق مكنتها في إرساء الأسس الأساسية لشكل النظام السياسي القادم في العراق. وهذا النظام تكلل ثمرة تشكيله بعد الإعلان عن دستور عام ٢٠٠٥، بعد إجراء استفتاء شعبي عليه.



لذا تم تغيير النظام السياسي العراقي، وتم تغيير اغلب مفاصل الدولة العراقية معها. وهنا كان على النظام السياسي العراقي الولوج بالتغيرات التي شهدتها بعض النظم السياسية في بلدان عالم الجنوب، والبلدان العربية بشكل خاص، وذلك لان عملية الانتقال من نظام

سياسي يتسم بالاستبداد والفردية إلى نظام سياسي آخر يأخذ بالتعددية الحزبية وحرية التعبير عن الرأي. كان لا بد إن يمر بمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، أو ما بات يعرف بالتحول الديمقراطي تفضي إلى الاتجاه نحو التعددية السياسية، وتغير في طبيعة الدور المناط بالدولة ليتلاءم مع طبيعة التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الدولة الحديثة، وذلك عبر إعادة العلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع، وتفعيل بعض الفئات الاجتماعية، كتفعيل دور المرأة العربية في الحياة السياسية.

وعليه، فإن محور التغيير الذي تشهده الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، ينطلق من النظام السياسي؛ فهو الأداة والوسيلة بالوقت ذاته للارتقاء بالدور السياسي العراقي واستعادة مكانته الإقليمية. إلا إن هذا النظام السياسي محدد بمجملته بمحددات أهمها طبيعة النظام السياسي الناشئ إثناء هذه المرحلة، والدستور الذي أنشئ خلالها. إذن توجد علاقة بين متغيرين فاعلين ومهمين في المشهد السياسي العراقي هما النظام السياسي بكل ما يحمله من أعباء وضغوط وكبوات، والمتغير الثاني هو الدستور. فالدستور هو المظلة الشرعية للعملية السياسية في العراق، ومن ثم فإن النظام السياسي العراقي بحاجة لتعزيز أركان الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، وهذا لن يتم ألا عبر الالتزام بالقواعد القانونية المسنة في الدستور. وبالعودة إلى مفهوم



النظام السياسي - كضرورة معرفية لتحديد مجريات العملية السياسية الجارية في العراق - فانه يندرج في تحديده العديد من المفاهيم ، إذ يرتبط النظام السياسي بالنشاطات السياسية والسلوك السياسي .ويقترب ديفيد ايستون من هذا المفهوم بوصف النظام السياسي

بالمغيرات المحيطة بالحكم وتنظيماته والجماعات السياسية والسلوك السياسي . واستناداً إلى هذا المفهوم فإنه يندرج ضمن النظام السياسي بني اقتصادية ، وبنى اجتماعية ، ونظام إيديولوجي، ونظام قيمي . فضلاً عن شكل الحكم، وخصائص الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح . يبقى أن نضيف إن السلوك السياسي للنظام السياسي ونشاط التنظيمات والجماعات السياسية يأخذ اشكالاً عدة منها نظام رئاسي ، ونظام برلماني، ونظام الجمعية . ونتيجة للمرحلة التي يمر بها العراق وهي مرحلة التحول باتجاه السعي نحو تحقيق الديمقراطية، والتي نقصد بها تراجع أو تغير النظام الاستبدادي والفردى ،مقابل صعود نظام سياسي يستمد شرعيته من الرضا الشعبي ووفق آليات دستورية شرعية؛ بمعنى انه النظام الذي يحوز على الشرعية والمشروعية اللازمة للوصول إلى السلطة.

فإن العراق وضع له النظام البرلماني كشكل من أشكال الحكم، وهذا ما نص عليه دستور عام ٢٠٠٥، الذي حدد صلاحيات رئيس الجمهورية بالتشريعية في أغلبها، لكن هذا المنصب لم يكن فقط شكلياً بل وصف رأس الجمهورية كرمز لوحدة الوطن وتمثيل لسيادة الدولة والساھر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً للمادة (٩٩) من الدستور. إما السلطة التشريعية فقد أنيط العمل بها إلى مؤسستين هما: مجلس



النواب، ومجالس الاتحاد وفقاً للمادة (٤٨) من الدستور، وأوكلت مهام السلطة التنفيذية إلى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وأنيط برئيس الوزراء الصلاحيات التنفيذية المهمة.

كما شهد النظام السياسي العراقي تغييراً جذرياً في بنيته الهيكلية

، تمثل التعددية السياسية والحزبية، وهو ما رافقه شروع عدد كبير من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل، وممارسة النشاط السياسي، والمهني، والنفعي. وانبثقت على أثره العديد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات السياسية المختلفة، لكنها انقسمت إلى ثلاث تيارات: التيار الأول إسلامي، والتيار الثاني علماني، والتيار الثالث قومي. ومنظمات المجتمع المدني البعض منها ذا توجه سياسي، والبعض الآخر ذا توجهات نفعية